تحديات التعايش السلمي بين الجماعات العرقية في المناطق المتنازع عليها في العراق ـ كركوك أنموذجا- دراسة سوسيو ـ سياسية

أ. د. صلاح حسن أحمد
جامعة كركوك-كلية القانون والعلوم السياسية

Challenges of peaceful coexistence between ethnic groups in the disputed areas in Iraq - Kirkuk as a model - a socio-political study

a. Dr. Salah Hassan Ahmed
Kirkuk University - College of Law and Political Science

المستخلص: بالرغم من أن التعايش السلمي ما بين مختلف الجماعات العرقية في المناطق المتنازع عليها في العراق كما جاءت تسميتها في الدستور العراقي ولا سيما مدينة كركوك يمثل خط الشروع الأول في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني من عدمه في العراق عموماً وفي هذه المناطق خصوصاً ، ألاّ أن الحقائق في الماضي كما في الحاضر ، ومن خلال المعطيات في الواقع تشير الى أن هذا التعايش في هذه المناطق يواجه جملة من التحديات التي تؤثر سلباً على حالة الوئام الاجتماعي والتوافق السياسي فيها. ومما يجعل التعايش السلمي متذبذباً في مثل هذه المدينة ، كون أن هناك مغذيات لمثل هذه التحديات سواء كانت تحديات مباشرة أو تحديات غير مباشرة لمثل هذا التعايش . وتتمثل التحديات المباشرة بالتهجير القسري بحجة دوافع سياسية وأمنية ، والخلاف حول هوية المدينة التاريخية والحضارية ، وتغيير الخارطة الديمغرافية لمجتمع المدينة ، أما التحديات غير المباشرة فتتجسد بالتحديات الاجتماعية كالتعصب للعرق ، وإتباع سياسة التهميش ، وإلغاء الآخر، وطرق التنشئة الاجتماعية الخاطئة ولا سيما التي تحث على الكراهية وعدم الايمان بالعيش المشترك ، أما التحديات السياسية فتتجلّى بالاستئثار بالسلطة وحرمان الشركاء منها والاعلام المسيس وغير المهني ، ومن أجل مواجهة هذه التحديات فهناك عدد من الآليات الرسمية والشعبية على حدٍ سواء والكفيلة بتذليل هذه التحديات ومن أبرز هذه الآليات الرسمية ، هي الحفاظ على التركيبة السكانية للمدينة وعدم إحداث تغيير ديمغرافي مخطط لتحقيق أهداف سياسية والشروع في قيام حكومة محلية تشترك فيها كل الأطياف ، وتطبيق أسس العدالة الانتقالية بما ينصف الضحايا ويسترد الحقوق المغتصبة وانزال العقاب العادل بحق الجناة . أما الاجراءات الشعبية فتتلخص بتوفير المناخ الملائم لترسيخ التعايش الاجتماعي بين مختلف الأعراق كالمصاهرة والزواج والسكن والجيرة المختلطة، وكذلك تعزيز

التعايش الاقتصادي كالشراكة في المشاريع التجارية والاستثمارية ، إن تنفيذ هذه الآليات من شأنها أن تشيع روح المواطنة والتسامح ما بين مختلف هذه الجماعات ، وتجاوز حالة التهميش والاقصاء الذي يمارسه البعض ضد البعض الآخر. **الكلمات المفتاحية:** تعايش، تحديات، السلم.

Abstract

Although the peaceful coexistence between the various ethnic groups in the disputed areas in Iraq, as it was named in the Iraqi constitution, especially the city of Kirkuk, represents the first step in achieving social, political and security stability or not in Iraq in general and in these areas in particular, the facts in the past as well as in the present, and through the data in reality indicate that this coexistence in these areas faces a number of challenges that negatively affect the state of social harmony and political consensus in them. What makes peaceful coexistence wobbly in such a city is the fact that there are nutrients for such challenges, whether they are direct challenges or indirect challenges to such coexistence. The direct challenges are represented by forced displacement under the pretext of political and security motives, the dispute over the city's historical and cultural identity, and changing the demographic map of the city's society. As for the indirect challenges, they are embodied in social challenges such as intolerance to race, following the policy of marginalization, the abolition of the other, and the wrong methods of socialization, especially those that urge hatred and lack of belief in coexistence. One of the official and popular mechanisms alike, which guarantees overcoming these challenges, and the most prominent of these official mechanisms, is to preserve the demographic composition of the city, not to bring about a planned demographic change to achieve political goals, to initiate the establishment of a local government in which all spectrums participate, and to apply the foundations of transitional justice in a way that does justice to the victims, restores usurped rights, and inflicts just punishment on the perpetrators. As for popular measures, they are summarized by providing an appropriate environment to consolidate social coexistence between different races, such as affinity, marriage, housing, and mixed neighbourhood, as well as promoting economic coexistence, such as partnership in commercial and investment projects. The implementation of these mechanisms would spread the spirit of citizenship and tolerance among the various groups, and overcome the state of marginalization and exclusion practiced by some against others. **Keywords:** coexistence, challenges, peace.

المقدمة

إن الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق التي تقطنها مجموعات سكانية متعددة القوميات والأعراق والثقافات التي تمثل غالبية الطيف العراقي وتحقيق التعايش السلمي و الوئام الاجتماعي فيما بينها ليس بالأمر اليسير ، بل تُعد مهمة كبيرة تحتاج الى حكمة وحنكة من لدن صُنّاع القرار وتعاون من الزعامات الاجتماعية والنُخب الثقافية والسياسية والقيادات الدينية والعشائرية التي تمثل صفوة الرأي العام لبلوغ هذا الهف الجليل . فبالرغم من وجود هامش من التسامح والتعاون المثمر البنّاء الذي يغلب طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية ما بين هذه الجماعات ألا أنه يتخللها في بعض الأحيان أجواء من الكراهية والقطيعة والتدابر بفعل عوامل داخلية وخارجية الأمر الذي انعكس سلباً على النواحي الأمنية والتنموية في هذه المناطق ، وصاحب هذا التدهور وقوع ضحايا أبرياء من جميع الأطراف وإن كان بنسب متفاوتة ما بين هذه القومية أو تلك ما بين مهجر أو مغيب او معتقل أو مغدور أو مختطف .

وبما أن الخلاف حول الهوية الحضارية والثقافية لمدينة كركوك والشراكة في إدارتها وانتمائها الجغرافي والخارطة الديمغرافية فيها كانت ولا تزال تمثل أبرز القضايا التي هددت ولا تزال تهدد حالة التعايش السلمي مما أضعف في بعض الأحيان العلاقات الاجتماعية ما بين القوميات الرئيسة الثلاث في المدينة والعراق وهم (العرب والكورد والتركمان) ، وتتحمل سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة الخاطئة من جهة والمواقف الصلبة التي يتبناها ممثلي القوميات الرئيسية الثلاث وعدم تنازلها عن متبنياتها وطروحاتها من جهة أخرى السبب الرئيس في ديمومة هذه الأزمة القديمة الجديدة التي طالما شكلت جرحاً نازفاً في خاصرة الدولة والمجتمع في العراق طيلة أكثر من نصف قرن من الزمان ، ولذلك تُعد هذه القضية من أبرز القضايا الشائكة والعالقة التي لا تزال تشكل مصدر تهديد رئيسي للتعايش السلمي والأمن المجتمعي في المدينة خصوصاً والعراق عموماً والتي لم يتوصل الفرقاء الى حلول جذرية بشأنها لحد الآن . وعلى ضوء ما تقدم فان خارطة الدراسة تناولت في المبحث الأول الاطار العام للدراسة ومفاهيمها ، بينما سلّط المبحث الثاني الأضواء على أبرز العوامل التي لا تزال مسؤولة عن بقاء هذا المشكل في المشهد العراقي ، وما هي الآليات واسبابها الحقيقية من خلال استطلاع وجهات نظر سكان المدينة من مختلف اعراقها من خلال أدوات الدراسة التي عليها اعتمدنا في جمع البيانات والمعلومات وهي (الملاحظة المنظمة والملاحظة بالمشاركة والمقابلة) من اجل الوصول الى نقاط مشتركة وصيغ توافقية بخصوص هذه المعضلة بحيث ترضي الجميع ولو بالحد الأدنى وتضع حدّاً لها ، وفي

الختام أتمنى أن أكون قد وُفقتُ في الالمام بجميع عناصر الدراسة وأبرزت أهميتها وأجليت ما كان غامضاً فيها واوفيت حقها في العرض والتحليل وضمنّتها إجابات وافية عن العديد من التساؤلات بخصوصها مع يقيني التام أنها لا تخلو من نقص ولكني اجتهدت قدر المستطاع في بحثها وتتبع مسارها والله الموفق وبه المستعان .

المبحث الأول: الاطار العام للدراسة وتحديد المفاهيم

مشكلة الدراسة: إن الحفاظ على التعايش السلمي وبناء علاقات أخوية ما بين مختلف الاعراق والقوميات والطوائف والملل والنحل ضمن الأمة الواحدة والشعب الواحد تمثل رأس المال الاجتماعي الذي لا ينضب مهما طالت الأيام والسنون ، وهي مسؤولية تضامنية تقع على عاتق الجميع ، حيث ينعم الكل وبدون استثناء تحت ظلالها الوارفة وتعم الطمأنينة والرخاء والسكينة في جنبات المجتمع وأركانه المختلفة . ولكن هذه العلاقات يشوبها في بعض الاحيان التوتر والجفاء والقطيعة ، مما يعرض الأمن والاستقرار في المجتمع الى خطر كبير ويهدد البناء الاجتماعي فيه الى خطر التفكك والانحلال بسبب عدم التطابق في وجهات النظر في القضايا التي هي محل خلاف واختلاف الامر الذي ينعكس سلباً على جوانب الحياة المختلفة الاجتماعية والسياسية والامنية والاقتصادية على حدٍ سواء. وبما أن موضوع دراستنا يتناول قضية خلافية مستحكمة كانت لها ولا تزال لها تداعيات سلبية على الروابط الاجتماعية على الصعيد المحلي لمجتمع الدراسة بشكل خاص والصعيد الوطني بشكل عام والتي تتمثل حول نقاط الخلاف الرئيسة والمتمثلة بـ (الهوية التاريخية والثقافية للمدينة ، وانتمائها الجغرافي ، والمشاركة في إدارتها ، ومسألة التغيير الديمغرافي فيها) . وبالرغم من حالة الاندماج الاجتماعي والتعايش السلمي القائمة ما بين مختلف الأعراق المختلفة في المدينة ، ألا أن هذا الاندماج والتعايش يكون هشّاً في بعض الاحيان عندما تضطرب الأوضاع في البلاد عموماً والمدينة خصوصاُ وتمر بمرحلة استثنائية وانتقالية ، نرى أن هذه المشكلة تطل برأسها من جديد وتطفو على السطح مرة أخرى نتيجة عدم وضع الحلول الناجحة التي تعالج جذورها وترحيلها من فترة زمنية الى أخرى .

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية دراستنا المتواضعة هذه في البحث عن آليات عملية تحفظ السلم الأهلي والعمل على ترسيخه في مجتمع طالما عانى الأمرّين في بعض الأحيان من سوء الوفاق والاتفاق في فترات مختلفة من تاريخه ما بين أبنائه الذين ينتمون الى أعراق مختلفة ، وبما أن قضية توطيد الاندماج الاجتماعي والاستقرار الأمني والسياسي تعد من الأولويات التي لا بد على المسؤولين والمعنيين أن يضعوها نصب أعينهم في مدينة كانت ولا تزال محل نزاع وطالما شهدت

تجاذباً حاداً ما بين مكوناتها القومية المتعددة في فترات مختلفة من تاريخها ، من خلال تجسير فجوة الخلاف وتقريب وجهات النظر فيما بينها ، والبحث عن قواسم مشتركة بحيث تحافظ على قوة ومتانة العلاقات الاجتماعية والسياسية بين مختلف الجماعات العرقية التي يتكون منها سكان المجتمع المدروس. إن التعويل على لغة الحوار والتفاهم من أجل التوصل الى معالجات حقيقية حول القضايا الشائكة التي أضعفت أحياناً هذه العلاقات ما بين الجماعات العرقية المختلفة تمثل خياراً استراتيجياً لا محيص عنه في المدينة ، كونه يُفضي الى توطيد السلم المجتمعي فيها بدلا من استخدام العنف والقوة وسياسية الترهيب والترويع التي عقّدت المشهد وزادت الطين بِلة والتي جُرّبت في السابق ولم تُفضي الى نتيجة تُذكر. إن إحلال السلام الاجتماعي في هذه المدينة يُعد بوابة لتحقيق الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلاد كونها تمثل عراق مصغر تضم الأعراق الرئيسة في البلاد

أهداف الدراسة: لا بد من القول بأن القيمة العلمية لأية دراسة تنبع من الأهداف التي ترمي الى تحقيقها في خدمة المجتمع من خلال ملامستها للحلول الناجعة للمشكلات والأزمات التي يعاني منها ، وتتجلى أبرز الأهداف الخاصة بدراستنا المتواضعة بالنقاط الآتية :

١ـ الاطلاع عن حالة التعايش السلمي السائدة في المجتمع المدروس من خلال معرفة طبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية التي تربط الجماعات العرقية التي تشكل البنية الديمغرافية له .

٢ـ الاحاطة بأبرز النقاط الخلافية التي تكدر صفو العلاقات الأخوية القائمة ما بين مختلف أعراق المجتمع المدروس والتي تؤثر سلباً على التعايش السلمي فيه.

٣- الاشارة الى أبرز القوى والأحزاب والتيارات السياسية والحزبية الممثلة للمنتمين الى المجموعات العرقية الثلاث في مدينة كركوك ومعرفة موقفها من المسائل الخلافية القائمة.

٤ـ تبيان أبرز العوامل المسؤولة عن التحديات التي تقف حجر عثرة أمام التعايش السلمي وانعكاساتها السلبية على الاستقرار الأمني والاجتماعي في هذه المدينة.

٤ـ تقديم المعالجات الجذرية على المستوى الرسمي والشعبي والكفيلة بالتصدي لأبرز المسائل العالقة والتي تشكل مصدر تهديد للأمن وعقبة كأداء في طريق التعايش السلمي ما بين سكان المناطق المتنازعة عليها عموما وكركوك خصوصاً.

مفاهيم الدراسة: من المتعارف عليه أن المفاهيم تعبر عن أفكار تمثل حقائق علمية ، كما أنها تشير الى الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع دون أن تقتصر عن واقعة أو حادثة بذاتها ، وقد انطوت دراستنا على عدد من المفاهيم وهي على النحو الآتي:

١- التعايش : (Coexistence) التعايش لغة تعني عاش من العيش ، والعيش معناه المشاركة في مختلف جوانب الحياة (١). اما اصطلاحاً فهو يعني تعاون الفرقاء فيما بينهم في العيش المشترك القائم على السلم الأهلي بما يضمن حقوق كل الأطراف. وهناك من يعرف التعايش بأنه التوافق ما بين مختلف المجموعات بما يحقق لها أمنها يحفظ وجودها ويضمن مصالحها على أساس من التفاهم والعيش المشترك (٢). ومن خلال ما تقدم فانه بالإمكان تعريف هذا المفهوم إجرائياً على النحو الاتي : هو اسلوب التعامل القائم على قبول الآخر والاعتراف به والتفاهم معه بما يحقق الوئام الاجتماعي والوفاق الوطني والاستقرار الأمني لكل المجموعات السكانية في مختلف جوانب الحياة .

٢ـ العرقية (Racism) إن الأصل اللغوي لهذا المفهوم مأخوذ من العرق الذي يعني أصل كل شيء وجمعه عروق ، وعروق الشيء يعني أصوله وجذوره (٣). أما اصطلاحا يُعّرف هذا المفهوم من ذوي الاختصاص بأنه مجموعة من الأفكار والتصورات التي تؤمن أن اللامساواة بين الأمم والشعوب ترجع الى تفوق بعض السلالات على الأخرى نتيجة لصفات بيولوجية وراثية (٤) .

٦

كما يُقصد بهذا المصطلح هو تفضيل الفرد للجماعة التي ينتمي إليها على بقية الجماعات الأخرى والايمان المطلق بمعتقداتها وتبني مواقفها وفق المقاييس والاحكام التي تؤمن بها (٥).

وعلى ضوء ذلك يمكن تعريفه اجرائياً بأنه اعتقاد جماعة عرقية معينة بأفضليتها على بقية الجماعات العرقية الأخرى ورفعتها عنها من حيث المنزلة والمكانة والدور الذي تمارسه. فضلا عن انفرادها بخصائص وراثية ومكتسبة وهي تعد من عوامل التضامن فيما بينها.

٢ـ المناطق المتنازعة عليها: (The Disputed Areas)

وهي المناطق التي شهدت وتشهد تنافساً وتجاذباً بين المجموعات السكانية المختلفة التي تعيش فيها ، وهذا التنافس والتجاذب الذي يمثل تحدياً كبيراً يتمحور حول هويتها الثقافية وإدارتها ومرجعتيها الجغرافية وخارطتها الديمغرافية وأطراف النزاع هذه تنحصر ما بين الحكومات المركزية المتعاقبة في بغداد وحكومة إقليم كردستان . وقد ورد مصطلح المتنازعة عليها في المادة (١٤٠) من الدستور العراقي النافذ والصادر عام ٢٠٠٥وتشمل هذه المناطق أجزاء من محافظة نينوى وصلاح الدين وديالى بالإضافة الى مدينة كركوك التي تمثل جوهر هذا الصراع ، ونصت ذات المادة على آليات كخارطة طريق لحلها من خلال مراحل هي (التطبيع والاحصاء السكاني والاستفتاء) وكان يفترض أن تتم هذه الاجراءات قبل (٣١ ديسمبر كانون الأول ٢٠٠٧) كما جاء ذلك في الدستور(٦). وتشكل هذه المادة مثار جدال بين الكورد من جهة والعرب والتركمان من جهة أخرى باعتبارها تمثل مادة منتهية الصلاحية لأنها حُددِت بسقف زمني معين ولم يتم تنفيذها لأسباب مختلفة.

مناهج الدراسة :

من المعلوم أن لكل مشكلة اجتماعية عوامل متعددة وأسباب مختلفة مسؤولة عن نشوئها وإن كانت هذه العوامل والأسباب تتباين من حيث ثقلها والدور الذي تساهم به في بقائها ، لذلك فلا بد من التحري عنها سواء كانت المباشرة منها أو غير المباشرة ، وبما أن دراستنا المتواضعة تتصدى لمشكلة ليست حديثة العهد بل تمتد الى عقود من الزمن وما زالت قائمة لحد الآن فإننا أخترنا أكثر من منهج نظراً لتوافقها مع طبيعة مشكلة الدراسة وهي على النحو الآتي:

١ـ المنهج التاريخي : إن التنافس ما بين الجماعات العرقي الذي وصل الى حد الصراع فيما بينها ولا سيما في هذه المناطق التي تشكل مدينة كركوك بؤرة لمثل هذا الصراع كانت ولا تزال جزءاً لا يتجزأ من تاريخ وحاضر هذه المدينة ، لذا فان الأهمية في توظيف هذا المنهج تكمن في أن حقائق الاجتماع ترسب في خضم التاريخ وعلى الباحث أن يستخلصها وهذا ما أكد عليه (رايت ميلز) فيما اسماه بالخيال السوسيولوجي الذي لا يمكن مالكه من فهمه الا من خلال فهم المشهد التاريخي (٧). كما أن هذا المنهج يستفاد منه في تتبع مراحل نشوء وتطور هذه المشكلة والتحولات التي طرأت عليها منذ نشوئها ولحد الآن بما أن المشكلة التي تتصدى لها دراستنا هي ليست حديثة العهد بل تمتد الى عقود من الزمن لذا يقتضي المنطق العلمي أن نرجع الى الوراء قليلاً لكي نتعرف عن جذور المشكلة وأسبابها والاطلاع عن كثب عن الظروف والملابسات التي جعلتها تصل الى هذه الدرجة من التعقيد ، علاوة عن بيان تداعياتها السلبية عن الأمن المجتمعي

، لذا فلا مناص من الاستعانة بالمنهج التاريخي وتوظيفه بالطريقة التي تميط اللثام عن الكثير من الحقائق التي تمثل نقاطاً جوهرية عن موضوع الدراسة .

٢ـ المنهج المقارن: بما أن دراستنا المتواضعة تتناول أهم المواقف المختلفة للجماعات الاثنية من موضوعة مصير ومستقبل إدارة مدينة كركوك باعتبارها تمثل جوهر هذا النزاع . ويرى (فريمان) أن هذا المنهج يعد أبرز انجاز فكري في عصرنا الراهن نظراً للنتائج المهمة التي يمكن التوصل إليها من خلاله ولا سيما في الدراسات الحضارية (٨). وما دامت هذه الدراسة تركز على رأي كل جماعة اثنية ورؤيتها للحل من هذه القضية والتعرف عن قرب عن الحجج التي تتذرع بها لإثبات صحة وجهة نظرها ، وعليه فان استخدام هذا المنهج يفيد في الوقوف عن موقف كل جماعة ومدى تشابهه واختلافه عن مواقف الجماعات الأخرى . من أجل التوصل الى تفاهمات مشتركة تمثل تمهيداً لحل هذه المشكلة.

أدوات جمع البيانات: من أجل الاحاطة بكل المعلومات والمعطيات الخاصة بموضوع دراستنا هذه فلا بد من الاستعانة بوسائل فعالة قادرة على جمع البيانات التي من شأنها الالمام الشامل بكل ما يتعلق بحيثيات الدراسة ومن أبرز هذه الأدوات التي تم بالاستعانة بها هي ما يأتي:

١ـ الملاحظة المنظمة:

وهي إحدى أدوات البحث العلمي التي يبذل من خلالها الباحث قدر من الجهد الحسي والعقلي بهدف التقصي والتحري لمراقبة سلوك ما وسبر أغواره أو ظاهرة معينة للحصول على معلومات دقيقة حولها ، وهذا النوع من الملاحظة تمتاز بالتنظيم والدقة وهي تخضع في الغالب لاطار محدد يشخص عملية اختيار وانتقاء وعزل للوقائع التي تهم الباحث في ميدان عمله(٩).كما وتعمل هذه الملاحظة على الربط بين الأحداث وبين المتغيرات وتكون هادفة وموجهة ودقيقة وقادرة على رصد السلوك الخفي والظاهر وبذلك فهي تساعد الباحث على فهم أعمق للظروف المحيطة بالوقائع التي يدرسها أو للظاهرة التي يبحثها.

٢ـ الملاحظة بالمشاركة: إن هذا النمط من الملاحظة والتي تسمى أحياناً الملاحظة بـ (المعايشة) هي عبارة عن تقنية بحثية يقوم الباحث فيها بدور المشارك في حياة أفراد المجتمع الذي ينوي دراسته بحيث يقوم بمعظم اوجه النشاطات التي يزاولها طيلة فترة الدراسة . ومن خلال مساهمة ومشاركة الباحث في الفعاليات الاجتماعية التي يمارسها أعضاء المجتمع المدروس فان ذلك يمكن الباحث من الاطلاع عن كثب عن معظم نشاطاتهم عن قرب(١٠). وهذه الطريقة تطوي المسافة بين الباحث وموضوع البحث وتحول الباحث الى فاعل لا مجرد

متفرج أو عنصر محايد. وبما أن الباحث هو أحد أفراد المجتمع المبحوث ومشارك فعلي في مجمل الأنشطة والفعاليات الاجتماعية والثقافية والحوارات الفكرية فيما يتعلق بهذا المشكل ، ووفقاً لذلك فقد تمت الاستعانة بهذه الملاحظة للاستفادة منها في التعرف على جوانب الظاهرة المدروسة والاطلاع عن زواياها المختلفة.

١- المقابلة: توظف هذه الوسيلة المهمة في مختلف مجالات الحياة المختلفة ومنها المجالات العلمية والمعرفية وتسمى أحياناً هذه الأداة بـ (الاستبار). إن التعويل على المقابلة في جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة كونها تمتلك مرونة كبيرة في استخدامها على جميع أفراد المجتمع المدروس بصرف النظر عن مستوياتهم العلمية والثقافية ويرى (انكلش) بأن المقابلة الموجهة مع شخص أو مجموعة أشخاص تهدف الى استثارة أنواع معينة من المعلومات لاستثمارها في البحث العلمي (١١). كما أنها تعد وسيلة ناجحة في التعرف عن المواقف والاتجاهات والمعتقدات والأفكار الخاصة بالمبحوثين .

فرضية الدراسة: تمثل فرضية الدراسة عنصراً أساسياً في أي بحث أو دراسة علمية وعلية فإننا نقترح فرضية دراستنا هذه على النحو الاتي:

(الاعتقاد الراسخ بالشراكة الحقيقية والاعتراف بالآخر كفيل بصنع تعايش سلمي مستدام)

مجالات الدراسة:

١- المجال الزماني: أمتدت دراستنا المتواضعة هذه من الفترة ١/ ١٠/ ٢٠٢٢ ولغاية٢٠٢٣/٢/١ حاولنا من خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

٢- المجال المكاني: شملت الدراسة المنطقة الجغرافية المتمثلة بمركز مدينة كركوك لأنها تمثل بؤرة التجاذب والتنافس في المناطق المتنازع عليها ما بين مختلف الجماعات العرقية التي تقطنها التي تمثل فسيفساء التركيبة السكانية للمجتمع العراقي .

٣- المجال البشري: وشمل مختلف الجماعات العرقية القاطنة في مدينة كركوك والتي تمثل البنية السكانية للمدينة.

نظرية الدراسة: بما أن دراستنا تتناول جملة من التحديات التي تواجه عملية التعايش السلمي في مدينة مهمة كمدينة كركوك وهذه التحديات ناجمة عن التنافس الشديد الذي وصل في بعض الأحيان الى صراع ما بين الجماعات العرقية القاطنة في المدينة فإننا نعتقد أن النظرية الصراعية تتواءم الى حد كبير مع المشكلة الذي تتصدى لها هذه الدراسة . ومن أبرز أقطاب هذه النظرية

هو العلامة الفيلسوف (ابن خلدون) الذي يرى ان سبب صراع الانسان مع أخيه الانسان يرجع بالأساس الى روح السيطرة على مصادر الثروة والنفوذ ، ولتحقيق الظفر والغلبة في هذا الصراع فلا بد من وجود (العصبية) التي تعني التماسك الاجتماعي الذي ينبغي أن يكون سائداً داخل كل جماعة إذا ما أرادت ان تنال الظفر وان لا تكون ضحية للغير فلابد لها من ذلك . ومن خلال ما تقدم نجد أن هناك مقاربة بين هذا الطرح وطبيعة الواقع الذي يكابده مجتمع الدراسة حيث نلمس بشكل واضح وجلي أن كل مجموعة عرقية تحاول قدر الامكان أن تكون قوية في تنافسها وصراعها مع المجموعات العرقية الأخرى والذي يتمحور حول الوجود والاستئثار بالسلطة والثروة والنفوذ.

الدراسات السابقة : هناك عدد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات قريبة من عنوان دراستنا هذه وإن كانت من زوايا مختلفة لكنها سلطت الأضواء على أهمية موضوع (التعايش السلمي) وفاعليته في حياة الأمم والشعوب ، وعليه فان تذليل العقبات الذي تعترض وجود مثل هذا التعايش لا يمثل خياراً بل أنه يشكل ضرورة لا بد منها . ومن هذ المنطلق نرى أهمية استعرض أهم هذه الدراسات وما توصلت إليه من نتائج وهي على النحو الآتي:

١- دراسة الباحثة (تارا محمد سعيد) حول موضوع (التعايش السلمي في القانون الدولي والوطني ـ العراق أنموذجاً) (١٢) وهي دراسة اجتماعية قانونية أجريت عام (٢٠٠٩) وقد ركزت الدراسة على الدور المحوري الذي يشكله التعايش السلمي في حاضر ومستقبل الشعوب والامم لكونه يمثل ركن أساسي في الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي. وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن إدراجها بما يأتي:

١- بما أن العراق كان مسرحاً للعنف وساحة للحرب ضد الارهاب والتطرف ولا سيما بعد عام ٢٠٠٣ فانه افتقد لحالة التعايش السلمي في ربوعه نتيجة الاحداث الدراماتيكية التي حدثت فيه لذلك فانه من الأهمية بمكان ان يولى هذا الموضوع الأهمية التي يستحقه على المستوى الرسمي والشعبي على حدٍ سواء.

٢- الاشارة الى تبني المشرع العراقي لهذا الموضوع لفاعليته في تجاوز حالة الخلاف والاختلاف ما بين أبناء الوطن الواحد بمختلف أطيافه ولذلك فلا بد من تهيئة الأرضية المناسبة لترجمة مبادئ التعايش السلمي الى واقع عملي ملموس كما جاءت في الدستور

العراقي النافذ في مواده (١٤ و١٥ و١٦) التي أكدت على مفاهيم كالمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين مواطن وآخر على أساس الدين والمذهب والعرق.

٣- أكدت الدراسة على النظرة التكاملية التعايش السلمي بأنواعه المختلفة سواء التعايش الثقافي أو التعايش القومي أو التعايش الديني أو المذهبي أو الاقتصادي

١٢

٤- إن أهمية ودور التعايش السلمي لم يكن مقتصراً على القوانين الوطنية بل أنه حظي باهتمام كبير في المعاهدات والبروتوكولات والاتفاقيات الدولية ومنها ما جاء في ميثاق عصبة الأمم الذي أكد على ترسيخ الأمن الجماعي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. وكذلك ما ورد في بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٤ والذ أكد بالامتناع عن اللجوء الى الحرب الا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس.

٥- إن الاعتراف بالتنوع والقبول بالآخر كحقيقة اجتماعية تستلزم الرهان على التعايش السلمي كخيار استراتيجي في ترسيخ السلم الاهلي وبوابة لتحقيق التنمية المنشودة في كافة مناحي الحياة.

ثانياً: دراسة الباحثة (د. منى حمدي حكمت) حول (مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق) (١٣). وهي بحث علمي قامت به الباحثة في عام ٢٠١٦ وتناول مجموعة من الأسس والمرتكزات التي يستند عليها التعايش السلمي والعوائق التي تحول دون تحقيقه او إضعافه ونستطيع أن نجمل أهم الاستنتاجات التي خَلُص إليه هذا البحث الموسوم وهي ما يأتي:

١- ما زال التعايش السلمي بين مكونات المجتمع يمتاز بالضعف والهشاشة بسبب العديد من المعوقات التي تعترض سبيله ولا سيما بعد التحولات السياسية التي طرأت على العراق ما بعد عام ٢٠٠٣..

٢- لا يمكن إيكال هذا الضعف الذي أصاب التعايش السلمي الى سبب واحد بل أن هناك عدد من الأسباب سواء كانت ذاتية أو موضوعية التي تقف وراء ذلك.

٣- التأكيد على المواطنة كهوية عابرة للهويات الفرعية الأخرى بطريقة تشعر الجميع بانهم مواطنين من الدرجة الأولى ودون مفاضلة بين مواطن وآخر وبشكل يسهم في تذليل معوقات التعايش السلمي .

٤- توطيد ممارسة الديمقراطية بصورتها الحقيقية بالشكل السليم مما يمهد لقيام تعايش سلمي راسخ ينعم به المجتمع على كافة الصُعد وعلى جميع المستويات .

المبحث الثانـي: تحديات التعايش السلمي في كركوك: هناك جملة من التحديات التي تعترض سبيل التعايش السلمي وتحول دون تطبيع العلاقات الاجتماعية والسياسية في مدينة كركوك وترطيب الأجواء فيها ، وهذه التحديات منها مباشرة ومنها غير مباشرة ولها بلا شك تداعيات سلبية على الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية في المدينة ومن أبرز هذه التحديات هي على النحو الآتـي:

المطلب الأول: تحديات التعايش السلمي المباشرة: إن التحديات التي تمس وجود الناس وتكدر صفو حياتهم وتهدد بقائهم بشكل مباشر تمثل تحديات تشكل خطراً محدقاً له عواقب وخيمة على حاضر ومستقبل أبناء مدينة طالما عانت الأمّرين بسبب الإجراءات التعسفية التي قام وتقوم بها الأطراف المؤثرة وسوف نستعرض أهم هذه التحديات المباشرة وهي ما يأتي:

١- التهجير القسري :

عانى سكان كركوك من عمليات التهجير القسري الذي قام بها أكثر من طرف بقصد ممارسة التطهير العرقي ضد عرقية دون أخرى بهدف احكام السيطرة عليها وتغيير طابعها الديمغرافي حتى يتسنى للطرف الذي قام بهذه العملية التفرد بحكم المدينة ، حيث شهدت المدينة عمليات تهديم لعشرات القرى المحيطة بحزام كركوك ، حيث قام النظام السابق بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية سنة (١٩٨٨) بعمليات عسكرية استهدفت عشرات القرى الكردية الواقعة شمال وشمال شرق المدينة وتهديمها واجلاء قسري لسكانها وترحيلهم الى مناطق خارج كركوك بحجة أن هذه القرى كانت تشكل ملاذا للمسلحين الأكراد المناوئين لها رافقتها عمليات

اعتقال وسجن ونفي للكثير من الناشطين الكورد وسميت هذه العمليات العسكرية آنذاك بـ (الأنفال) (١٤) .

وبعد عام ٢٠٠٣ عندما تسنى للأحزاب الكوردية حكم المدينة وخضوعها تحت سيطرتهم وبعد ظهور الجماعة الارهابية (داعش) عام ٢٠١٤ قامت قوات البيشمركة الكوردية بحملة عسكرية واسعة النطاق قامت على إثرها بتهديم عشرات القرى العربية الواقعة جنوب وجنوب غرب المدينة بذريعة أن هذه القرى كانت تشكل مأوى لهذه العناصر الارهابية وتلقى الدعم المادي والمعنوي من سكانها ويتهم العرب قوات الأمن الكوردية (الأسايش) بعمليات اعتقال وتغييب واختفاء قسري راح ضحيتها الكثير من المواطنين العرب بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد حتى قيام الحكومة العراقية بعمليات فرض القانون عام ٢٠١٧. وإن جميع هذه العمليات قد تمت وفق تقارير منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية خارج القانون حيث جرت عمليات تقصي وتحري بهذا

الشأن من لدن هذه المنظمات وأكدت حقيقة ذلك. إن أية جماعة بشرية تعاني من التهجير حتماً ستعرضها الى مصاعب حياتية جمة من أبرزها معاناتها من البطالة والتشرد والفقر والأمية والسكن في مخيمات النزوح وضعف مستوى الخدمات المقدمة لهم على مستوى الصحة والتعليم ،

ثانياً ـ تغيير الخارطة الديمغرافية :

شكلت مسألة تغيير الخارطة الديمغرافية في مدينة كركوك والتلاعب بها ولا تزال عقبة كأداء تحول دون تطبيع الأوضاع في المدينة والتي ولدت احتقانا كبيراً في الشارع الكركوكي ، كما أنها أضعفت العلاقات الاجتماعية ما بين مكونات كركوك المختلفة وهددت التعايش السلمي فيه غير مرة ، ومن أبرز اللاعبين بالورقة الديمغرافية هم الحكومات العراقية المتعاقبة والأحزاب الكردية النافذة ، حيث كان النظام السياسي السابق قد جلب أعداد كبيرة من عرب الفرات الأوسط والجنوب من أجل تغليب العنصر العربي فيها من خلال منحهم امتيازات مادية مغرية كقطع أراضي ومبالغ نقدية في عملية سميت بـ (التعريب) بالرغم من أن الوافدين إليها لم يدر في خَلِدِهم ولم يكونوا على علم بنوايا النظام السابق بإحداث تغيير ديمغرافي ممنهج

مقصود لتحقيق أهداف سياسية بل أصبحوا ضحية ذلك حيث تم إرجاع غالبيتهم الى مناطق سكناهم الأصلية بعد احتلال البلاد عام ٢٠٠٣ عن طريق تعويضهم بمبلغ (٢٠) مليون لكل راغب بالعودة. أما بعد سقوط النظام السياسي وجدت الأحزاب الكردية ضالتها في جلب أعداد كبيرة من الكورد بعضهم من سكان المدينة الأصليون الذين تم تهجيرهم في عهود سابقة والبعض الآخر ليسوا من سكان المدينة الاصليين حيث تم جلبهم من مناطق مختلفة من المحافظات الكردية حيث تم إسكانهم في العقارات والمنشآت العائدة للدولة والاستحواذ على الأراضي الشاغرة ولاسيما مقرات الجيش السابق والمؤسسات الأمنية ومقرات حزب البعث المنحل ومنحهم مبلغ (١٠) مليون لكل من يرغب بالسكن والبناء ، فيما عُرفت هذه العملية بـ (التكريد) ، فيما يعتبر التركمان أنفسهم الخاسر الوحيد في هذه القضية وأنها تتم على حسابهم باعتبارهم يمثلون سكان المدينة الحقيقيين وأنهم ضحية ذلك . ويعتبر التركمان أنفسهم ضحية التلاعب بالملف الديمغرافي ما بين الحكومات العراقية المتعاقبة من جهة والكورد من جهة أخرى ، وأنهم باتوا بين مطرقة التعريب وسندان التكريد لأن ذلك يُعد في نظرهم تهديد حقيقي لوجودهم ولخصوصية مناطقهم وضياع هويتهم المقرونة بهوية كركوك ، وأكثر ما يتخوفون في هذا الجانب هو من التمدد الكوردي وابتلاع مدنهم وأنهم يخشون أن يفقدوا كركوك كما فقدوا أربيل وكفري في وقت سابق لصالح الكورد لذلك نراهم يرفعون أصواتهم مطالبين حكومة بغداد بالتدخل من أجل وضع حدٍ للطموحات الكوردية التي ترى في مناطق التركمان مناطق كوردستانية يجب ضمها للإقليم

الكوردي . ويرى مراقبون محايدون أن اللعب بالورقة الديمغرافية لم يكن في حقيقة الأمر سوى عملية تبادل أدوار ولم يكن البتة ينم عن تغيير في نمط التفكير والسلوك ما بين الأطراف المتنازعة (١٥). ويذهب بعض المحللين أن الموقع الجيو سياسي لكركوك لكونها تمثل حلقة وصل بين المحافظات العربية ومحافظات إقليم كوردستان فضلاً عن تمتعها بثروات طبيعية حباها الله بها من أبرز العوامل وراء التلاعب بالخارطة الديمغرافية في المدينة.

ثالثاً ـ الثروات الطبيعية : تعد مدينة كركوك من المدن الغنية بثرواتها الطبيعية ولا سيما النفط والغاز ، حيث تحتل المدينة المركز الثاني في البلاد من حيث الانتاج بعد مدينة البصرة ، ويعد حقل نفط كركوك الذي اكتشف في اكتوبر عام ١٩٢٧ من أقدم الحقول النفطية في العراق وثاني أكبر حقل نفطي في العالم ، وقد بدأت عمليات استخراج النفط من حقول كركوك بصورة منتظمة عام ١٩٣٤(١٦) . وتحوي المدينة العديد من الحقول النفطية كحقول جمبور وباي حسن مما جعلها بؤرة للتنافس الشرس الذي تحول أحياناً الى صراع عنيف ولا سيما ما بين الحكومات العراقية المتعاقبة من جهة وحركات المعارضة الكوردية المسلحة من جهة أخرى ، وبدلاً من ان يتم توظيف هذه الثروات التي حباها الله لهذه المدينة في مشاريع التنمية وتوفير الخدمات الضرورية لجميع سكانها بدون استثناء بما يحقق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي والأمني والرفاه الاقتصادي لهم وتطبيع العلاقات ما بين جماعاتها العرقية المختلفة ، نراها قد تحولت الى مصدر خلاف مستحكم بين الأطراف المتنازعة عليها ، ولو لا وجود هذه الثروة لما شهدت المدينة مثل هذا الصراع الطويل ، وبالرغم من ان المدينة تصدر يومياً ما يقارب نصف مليون برميل الاّ أن عمليات التطوير والتحديث للبنى التحتية والخدمات الأساسية المقدمة فيها لا يتناسب وغناها بهذه الثروة .

رابعاً : الهوية التاريخية والحضارية لمدينة كركوك :

تمثل الهوية التاريخية والحضارية لمدينة كركوك من أبرز المسائل المختلف عليها ما بين العرقيات الرئيسة في المدينة ، وعلى الرغم من النقاشات المكثفة والحوارات الكثيرة طيلة السنوات المنصرمة ، التي جرت حول هذه المسالة الا أنها لا تزال محل خلاف واختلاف فيما بينها ، وأن الجدل ما زال محتدماً بشأنها ، حيث أن لكل جماعة منها وجهة نظر تراها صائبة وتشكل جوهر الحقيقة . ينظر المكون (العربي) الى هوية المدينة التاريخية والحضارية بأنها تمثل (عراق مصغر) نظراً للتنوع الاثني والعرقي فيها وانها كانت جزءاً لا يتجزأ من ولاية الموصل التي كانت إحدى الولايات الرئيسة الثلاث التي كان يتكون منها العراق في العهد العثماني الى جانب ولايتي

بغداد والبصرة ، وأنها ليست لها أية خصوصية قومية أو عرقية وأنها مدينة ترمز للتآخي ما بين قومياتها المتعايشة فيها ، وأن شأنها هو كشأن أية مدينة عراقية أخرى ، حيث يحق لكل عراقي أن يمارس حياته الطبيعية فيها سواء على صعيد العمل أو الدراسة أو الاقامة أو السكن فيها . ولذلك فان الهوية التي يجب تُعرف بها المدينة هي الهوية الوطنية الجامعة . وهذا ينسجم مع مفهوم المواطنة الحقة التي يتساوى فيها الجميع في الحقوق والواجبات بما يرسخ مبدا المشاركة الجماعية (١٧). وإن هذه النظرة هي ما يجب الأخذ بها ولاسيما في المجتمعات المأزومة لأن إضفاء أية صفة قومية أو خصوصية عرقية عليها سوف يؤدي الى إثارة الحساسيات ما بين مختلف المجموعات السكانية القاطنة فيها ، أما فيما يتعلق بموقف المكون المسيحي على قلة عدده بعد أن تناقصت نسبة وجوده في المدينة الى حد كبير بعد الاحتلال الأمريكي للبلاد فانه يماثل موقف العرب من هذه القضية على اعتبار أنه يمثل أقدم الجماعات العرقية التي سكنت المدينة منذ بنائها قبل قرون خلت .

أما بالنسبة للتركمان فانهم يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن هوية المدينة الحضارية والثقافية هوية تركمانية خالصة ويستشهدون بذلك بأن أغلب حاراتها القديمة ومحلاتها الشعبية واسواقها التراثية ومقابرها المنتشرة على ضفتي نهر الخاصة الذي يشطر المدينة الى شطرين ، وساحاتها وشوارعها العامة هي أسماء تركمانية ، وأن ملكية أغلب الأراضي السكنية والزراعية والتجارية ومعظم أصحاب العقارات الموجودة في المدينة اكثريتهم من التركمان (١٨). كما أن النشاط التجاري والاقتصادي في المدينة في جزءٍ كبير منه يهيمن عليه التجار التركمان ، وفضلاً عن كل هذا وذاك فان أكبر تجمع لتركمان العراق يتركز في هذه المدينة ، وإذا ما تمت الاشارة الى التركمان فانه يجب الاشارة الى كركوك ، فاسم التركمان دائماً ما يُقرن باسم كركوك . ولذلك فانهم يعتبرون أية مجموعة سكانية ليست من أصول كركوكية خالصة تريد الاستقرار أو أنها استقرت في المدينة في الآونة الأخيرة تُعد في نظرهم (غريبة) ، ولديهم حساسية كبيرة من هؤلاء الغرباء، ويظهر ذلك جلياً في الجيرة والعمل والسكن. ويعتقدون وفقاً لذلك أن الوجود العربي والكردي فيها هو وجود متأخر وأنه ينحدر من أطراف المدينة وارياقها وانه جاء متزامناً مع بداية العهد الجمهوري في العراق . أما (الكورد) فانهم يعتبرون هوية مدينة كركوك الحضارية والثقافية هي هوية كردستانية خالصة وأنها تمثل جزء لا يتجزأ من أرض إقليم كوردستان وامتداداً لجغرافيته ، ويدللون على ذلك بالعديد من الأدلة والروايات التاريخية التي تُعد في نظرهم أدلة قاطعة، بينما يشكك كل من العرب والتركمان بمصداقيتها . وعلى الرغم من أنهم يُقرّون بتنوع المدينة العرقي والاثني الا أنهم يعتقدون أن المكون الكردي فيها يمثل النسبة الغالبة فيها قياساً بنسبة العرب

والتركمان فيها . ومن أبرز الأدلة التاريخية التي يستشهد بها الكورد على كوردستانية كركوك يتمثل بأن المدينة كانت جزءاً لا يتجزأ من إمارتي بابان وأردلان الكورديتين فضلاً عن ذلك فإنها كانت مركزاً لولاية شهر زور لفترة طويلة من الزمن (١٩). وعليه فان ضمها الى الجغرافية الكردية يُعد أمراً مشروعا حتى وإن كان باستخدام القوة أو بفرض سياسة الأمر الواقع مما ولّد معارضة داخلية وحتى خارجية ولاسيما من الجارة تركيا الحليف الرئيس للتركمان بحكم الرابطة القومية ما بين الطرفين ، ومن الجدير بالذكر أن الحركة الكردية المسلحة منذ نشأتها قد خاضت معارك شرسة مع قوات الجيش النظامي في مختلف عهود الحكومات العراقية المتعاقبة من أجل الاستحواذ عليها وأن عناصر (البيشمركة) قد دخلت المدينة أكثر من مرة ولاسيما بعد الحرب الخليج الثانية أو ما تُسمى بحرب (تحرير الكويت) عام ١٩٩١م وكذلك دخولها المدينة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ عقب سقوط النظام السياسي السابق، واستحواذ الأحزاب الكردية وحكمهما للمدينة طيلة الفترة المنصرمة الى أن قامت الحكومة العراقية في عهد رئيس الحكومة الأسبق (حيدر العبادي) باستردادها من قبضة الكورد بعد حملة عسكرية سميت في حينها بعمليات فرض القانون في اكتوبر من عام (٢٠١٧) ، وبالرغم من المحاولات الكردية الحثيثة لفرض سيطرتها على المدينة ولكنها لم تستطع السيطرة عليها بشكل دائم من أجل ضمها للإقليم الكردي ولأسباب مختلفة .

المطلب الثانـي: تحديات التعايش السلمي غير المباشرة: نعتقد أن هناك جملة من التحديات مسؤولة بشكل غير مباشر عن بقاء القضايا الخلافية عالقة في المشهد الاجتماعي والسياسي للمدينة دون وجود حلول جذرية لها ، بيد أننا نعتقد أن هذه التحديات تمهد لوجود بيئة حاضنة تعمل على تحويل هذه التحديات الى خلافات مستحكمة ومعقدة والتي يمكن إدراجها بما يأتي:

أولا ـ التعصب : كان التعصب ولا يزال يمثل آفة تنخر في بناء العلاقات الأخوية القائمة ما بين الجماعات العرقية المختلفة في المدينة ، وينم هذا التعصب عن الجمود الفكري لدى أغلب الفرقاء في المدينة ، الأمر الذي كانت من إفرازاته الضارة والتي تمثلت بافتقاد المجتمع المحلي للأمن والاستقرار وما خلّفه من عمليات التهجير والنزوح ومظاهر الخطف والاغتيال والتغييب القسري ، فضلاً عن تعثر عمليات التنمية في مدينة غنية بثرواتها المعدنية والزراعية ، كما أن بقاء هذا المشكل سيطيل من عمر الأزمة وسيجعل الصراع قائماً يبقى يطُلُ برأسه على الواقع الحياتي كلما تهيأت وسنحت الظروف الموضوعية لظهوره على السطح مرة أخرى. ومما يجعل للتعصب نتائج وخيمة حتى على من يتبناه لكونه يعبر عن تبني مواقف متشددة تتجاوز الحدود الطبيعية والدفاع

عنها بحماسة مفرطة تفتقد الى العقلانية ، ويرى بعض الغُلاة من مختلف الجماعات العرقية بأن طروحاتهم هي أقرب للصواب من طروحات الآخرين وهذا يجعلهم يخُطّئون الآخرين ، وهذا ما جعل الخلافات مستعصية وان يطول عمرها لعقود من الزمن نظراً لتشبث ممثلي كل عرقية بمواقفهم القائمة على كسر إرادة الآخرين وفرض سياسة الأمر الواقع والتفكير بعقلية الغالب والمغلوب ، دون اللجوء الى الحوار الأخوي البنّاء الذي يُفضي الى الاقناع وتبادل وتلاقح الأفكار الناضجة فيما بينهم من أجل التوصل الى حلول توفيقية . ولذلك يحمل التعصب في ثناياه مشاعر سلبية متزمتة يجعل من المتعصبين

يعتقدون بأنهم على حق والآخرين على باطل ، وهو اعتقاد باطل بأن يحتكر المرء لنفسه الحقيقة أو الفضيلة وبان غيره يفتقر الى ذلك ، وإن المتعصب لا يؤكد ذاته الا من خلال هدم الآخرين(٢٠). ويتم التعبير عن هذه المشاعر في صورة ممارسات ومواقف تجاه الآخر تؤدي الى عدم الاعتراف بحقوقه ، كما يرتبط التعصب بالتمييز ضد الآخرين ارتباطاً وثيقاً وبالتالي حرمانهم من حقوقهم المشروعة . والتعصب كصفة مذمومة موجودة لدى كل المتطرفين من العرقيات المختلفة وإن كانت نسبهم تختلف من جماعة عرقية لأخرى الا أنها تكشف عن روح الاستعلاء والتكبر واحتكار الحقيقة المطلقة لكل من يتبناه ووسم أفكاره بالعصمة والقدسية والوقوف بالضد لكل من يهاجمها أو يذكر عيوبها ويذكر مساوئها.

ثانياً ـ التهميش والغاء الآخر: وهي من المعضلات المزمنة التي عانت ولاتزال تعاني منها المدينة ، إذ أن الرافضين لمبدأ الشراكة الحقيقية من هذه العرقية أو تلك يحاولون جهد الامكان أن يهمّشوا الآخرين وصولاً الى الغاء دورهم من الحياة الاجتماعية والسياسية ، إذ يتبنى هؤلاء الغُلاة مشاعر سلبية لا تؤمن بالشراكة الحقيقية في الوجود والحياة في المجتمع المحلي للمدينة سواء على الصعيد الرسمي والشعبي على حدٍ سواء مما يكرس في ذات الوقت من الحواجز النفسية ما بين أبناء المدينة الواحد على اختلاف مللهم ونحلهم . ولقد أثبتت الوقائع في الكثير من الأوقات أن ممارسة التهميش ضد الاخرين لم يجدي نفعاً وأنه زاد الطين بلة ، وكانت له ارتدادات عكسية على الجميع لأنه عمل على توسيع شقة الخلاف ما بين الفرقاء وانعدام الثقة فيما بينهم . ومما يبعث على القلق أن الأطراف الذي حانت لها الفرصة من أن يكون لها نفوذ وهيمنة اكثر من الآخرين في أوقات سابقة ، وأن تتحكم في مقدرات المدينة غير مرة لم تتعظ من التجارب السابقة ، وأنّها تظنُ أنها حسمت أمرها الى الأبد في تسّيدها للمشهد السياسي للمدينة ، مما ينمُّ عن قصر نظر وضيق أفق واضحين . إن اتبّاع سياسة الاستبعاد والتهميش يؤدي الى إضعاف التضامن الاجتماعي وتقليص هامش التفاعل الاجتماعي وإضعاف الروابط الأخوية بين مختلف الجماعات

(٢١). ومن جرّاء ذلك فقدت المدينة الكثير من أمنها واستقرارها ورفاهيتها ، إن ممارسة تحجيم الآخرين ولّد احتقانا في الشارع الكركوكي وضيّق من هامش الوئام الاجتماعي والتوافق السياسي الأمر الذي هددّ السلم الأهلي بمخاطر جمّة وأفقد الثقة ما بين مكونّات المدينة وسمّمَ العلاقات الاجتماعية والسياسية فيما بينها. إن من مارس ويمارس التهميش يهدف بالدرجة الأولى الى استبعاد نظرائه في شتى مجالات الحياة كالعمل والجيرة والسكن والادارة والفرص من أجل اقتلاعهم وإجبارهم على الهجرة القسرية ، وأن أشّد أنواع التهميش هو التهميش الاجتماعي قبل التهميش السياسي مما ساهم في حدوث انقسام مجتمعي وظهور بؤر التوتر والتشرذم واحداث حالة من التمترس العرقي ، نتيجة غياب ثقافة روح المشاركة وهذا ما جعل الخطاب القومي المتطرف يلقى رواجا وتقبلا لدى الرأي العام في المجتمع المحلي للمدينة ولا سيما عند المهمشين والذين يعانون من الاقصاء.

ثالثاً. الاستئثار بالسلطة: وهي من المظاهر الأكثر بروزاً في المشهد السياسي لمجتمع كركوك المحلي ، حيث لا يدّخر الطرف الذي تحين له الفرصة سواء من ينتمي الى هذه العرقية أو تلك من الاستحواذ بشكل شبه مطلق على المواقع الحيوية ومراكز صنع القرار المفصلية في جميع أوجه الحياة المختلفة في المدينة ، وحرمان العرقيات الأخرى من أن تُمثل في الكابينة الحكومية المحلية في كركوك بشكل حقيقي ، مما يقطع الطريق أمام أية مبادرة سياسية أو اجتماعية للتقارب بدلاً من التباعد والتكامل بدلاً من التقاطع ، مما خلق على الدوام مناخاً مشحوناً بالتوترات لم تكن في مصلحة الجميع ، فلقد أثبتت وقائع الماضي أن الجهة التي يكون هاجسها الوحيد هو التحكم بمقدرات المدينة والاستحواذ على السلطة والنفوذ فيها لا تفكر بضرورة اشراك الآخرين في الادارة مما عمّق ويعّمق من حالة الاصطفافات العرقية وزيادة منسوب فقدان الثقة ما بين جميع الأطراف بدلاً من تحجيمه . إن احتكار السلطة في مجتمع محلي متعدد العرقيات من أية مجموعة سكانية يعد تخلياً صريحاً عن مبدا المشاركة في صنع القرار الجماعي وتوظيف ذلك باستدامة وجودها بالسلطة ، وقد برهنت تجارب الماضي أن هذا الأسلوب يؤدي الى طريق مسدود (٢٢). وعوداً على بدء فيما يتعلق بموضوعة تشكيل حكومة المدينة المحلية فان التركمان يعدون أنفسهم الخاسر الأوحد في تبوأ مناصب قيادية على مستوى الحكومة المحلية في كركوك ، بينما تناوب العرب والكورد في الفترة السابقة على حكم المدينة لكون أن هاتين العرقيتين تمتلكان القوة والسلاح ، وإن كان نظام المحاصصة القومية هو السائد في الوقت الراهن في توزيع المناصب الادارية في المؤسسات الحكومية ما بعد عام (٢٠٠٣) ، لكن الشعور

بالمظلومية ظلّ قائماً باعتبار أن العرقيات المختلفة تشتكي دائماً من عدم أخذ حقها الطبيعي واستحقاقها من هذه المناصب وبما ينسجم مع ثقلها السكاني ، وإن كان ذلك قد لطّف الاجواء المشحونة بعض الشي لكنه لم يُبّدد هواجس الشك والريبة بين الفرقاء في المدينة بشكل نهائي بين أعراقها المختلفة وعدم الاتفاق على صيغة حكم مشتركة ترضي الجميع كانت ولا تزال لها تداعيات سلبية على الأوضاع العامة في المدينة وهي من المظاهر الأكثر بروزاً في المشهد السياسي لمجتمع كركوك المحلي ، حيث لا يدّخر الطرف الذي تحين له الفرصة سواء من ينتمي الى هذه العرقية أو تلك من الاستحواذ بشكل شبه مطلق على المواقع الحيوية ومراكز صنع القرار المفصلية في جميع أوجه الحياة المختلفة في المدينة ، وحرمان العرقيات الأخرى من أن تمثل في الكابينة الحكومية المحلية في كركوك بشكل حقيقي ، مما يقطع الطريق أمام أية مبادرة سياسية أو اجتماعية للوفاق والاتفاق على قواسم مشتركة ، مما خلق في السابق مناخاً مشحوناً بالتوترات لم تكن في مصلحة الجميع ، فلقد أثبتت وقائع الماضي أن الجهة التي يكون هاجسها الوحيد هو التحكم بمقدرات المدينة والاستحواذ على السلطة والنفوذ فيها لا تفكر بضرورة اشراك الآخرين في الادارة مما عمّق ويعّمق من حالة الاصطفافات العرقية وزيادة منسوب فقدان الثقة ما بين جميع الأطراف بدلاً من تحجيمه .، وبالرغم من المحاولات الكردية الحثيثة لفرض سطوتها على المدينة ولكنها لم تستطع السيطرة عليها بشكل دائم من أجل ضمها للإقليم الكردي ولأسباب مختلفة حيث لا تزال مسألة التفرد بالسلطة وحرمان الشركاء في تشكيلة سلطة إدارة المدينة وحكومتها المحلية بما يتناسب مع أوزانهم الديمغرافية والانتخابية من المسائل التي لا تزال موضع تباين شديدة في مواقف الفرقاء فيها . ومن الجدير بالذكر أن الجدل حول مسألة المشاركة في الحكومة المحلية للمدينة يعود الى المكانة الاستراتيجية التي تحظى بها ،. إن اختلال موازين القوى في حكم المدينة ما بين قومياتها المختلفة وعدم الاتفاق على صيغة حكم مشتركة ترضي الجميع كانت ولا تزال من أبرز الملفات العالقة بين المجموعات العرقية في المدينة

رابعاً ـ التنشئة الاجتماعية الخاطئة:

تعد التنشئة الاجتماعية الخاطئة والمشبعة بروح الكراهية والعداء من العوامل التي تؤثر سلباً على علاقات الإخاء ما بين المجموعات العرقية في كركوك ، ومن أبرز مصادر هذا النوع من التنشئة الخطاب السلبي الذي تتبناه بعض الأسر حيث تعمل على تلقين أبنائها ميول ومواقف تنبذ الآخر ومجافاته وعدم التواصل معه والتشكيك بنواياه وعدم الاختلاط معه الى درجة تصل الى مقاطعته . وقد أظهرت الاحصاءات الحديثة بهذا الشأن إن عملية التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تتبناها هذه الأسر مع بقية الجماعات المرجعية تؤدي دوراً سلبياً في بناء شخصية

الفرد التي تؤمن بالتسامح وتقبل الآخر، كما تقوم الثقافة الشعبية هي الأخرى بدور هدّام في هذا المضمار حيث تسود مشاعر الاستهجان ونزعات العداء والروح السلبية ضد العرقيات الأخرى ، بحيث يتشبع الناشئة من خلال هذه البيئة الاجتماعية الأفكار الرافضة للآخرين الأمر الذي يخلق حواجز نفسية ما بين مختلف الأعراق ، وتتجسد مثل هذه النزعات العدائية في بعض الأحياء السكنية التي تكاد تكون مغلقة حيث تقطنها أغلبية من عرقية واحدة ، أما في الأحياء المختلطة فنكاد لا نلمس بشكل واضح مثل هذه المظاهر الخطيرة على السلم الأهلي فبحكم الجيرة والعيش المشترك والمصاهرة والمصالح المشتركة ، نجدها قد قللت الى حد كبير من إفرازات التنشئة الاجتماعية الخاطئة التي تبث سموم الكراهية والحقد والبغضاء ضد الآخرين .

خامساً ـ الاعلام المسيّس والمظِلل: إن أغلب الحركات السياسية والتيارات الحزبية بمختلف عناوينها العرقية تمتلك وسائل اعلام سمعية وبصرية ومقروءة ، وهذه الوسائل أضحت تشكل مصدراً رئيساً من مصادر الثقافة العامة للأجيال الحالية ، حيث تعمل جل هذه الوسائل المملوكة لهذه الحركات والتيارات الحزبية في سياستها الاعلامية بشكل عام على بث الأخبار والتقارير السياسية والثقافية للرأي العام الوطني والمحلي التي من شأنها إبراز عن ما تدعيه من مظلومية واقعة على حاضنتها الاجتماعية والقيام بعملية التعبئة الفكرية والتحشيد الجماهيري للمجموعة العرقية التي تدعي تمثيلها والدفاع عن حقوقها التي تراها وتعتقد أنها مغتصبة من لدن المجموعات العرقية الأخرى ، وبذلك تظهر نفسها على أنها تمارس دور المدافع عن الضحية ضد الجلاد ، وهكذا نرى أن هناك نوع من الحرب الاعلامية التي يمارسها الكل ضد الكل وشيطنة البعض للبعض الآخر. ومما يجعل وسائل الاعلام هذه ذات تأثير كبير في توجيه بوصلة ميول الرأي العام حيث اصبح تأثيرها فعالاً أكثر فاكثر وأن مثل هذا النمط من الاعلام أضحى يبتعد عن المهنية والواقعية وأصبح عقبة كأداء في وجه التفكير الموضوعي والعلمي ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمصالح سياسية أو اقتصادية (٢٣). ومن هنا نرى أن المدينة قلما توجد فيها وسيلة اعلامية موجهة عابرة للعرقية والفئوية والقومية ما عدا القناة الاعلامية المملوكة للدولة. إن خطورة مثل وسائل الاعلام المؤدجلة هذه يتجلى في تحشيد الرأي العام لكل مكون والدفاع عن وجهة نظر العرقية التي تمثلها من مختلف المسائل الخلافية القائمة في الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المدينة ، مما يؤدي الى فقدان الثقة ما بين مختلف المكونات الاجتماعية بدلاً من أن تكون وسائل اعلام هادفة تجمع ولا تفرق وتستبدل لغتها المتشنجة بلغة عقلانية وهادئة تحث على التفاهمات و المشتركات بدلاً من التركيز على نقاط الخلاف والاختلاف فيما بينها.

المبحث الثالث: الاستراتيجية الوطنية لمواجهة تحديات التعايش السلمي: من أجل تذليل التحديات التي تواجه العيش المشترك وترسيخ عملية الاندماج الاجتماعي بين المجموعات العرقية القاطنة في المدينة ولترميم العلاقات الاجتماعية والسياسية فيما بينها وإعادة الدفء إليها ، نعتقد أنه لا بد من تبني استراتيجية وطنية كفيلة بتذليل التحديات التي تواجه عملية التعايش السلمي وتفكيك الأزمة في مجتمعها المحلي والتي تتجلى بمجموعة من الآليات على الصعيد الرسمي غير الرسمي وهي على النحو الآتي:

المطلب الأول: الآليات الرسمية

١. تشكيل حكومة ائتلافية:ليس من باب الانصاف في كل وقت وزمان أن يتم الاستحواذ على مراكز صنع القرار في الحكومة المحلية في المدينة من لدن جماعة عرقية بعينها شاءت أو سنحت له الظروف أن تكون قوية أكثر من العرقيات الأخرى وتفرض هيمنتها على مقدرات المدينة وتنفيذ أجنداتها الخاصة بها دون أن تعبأ بضرورة إشراك بقية العرقيات الأخرى في حاضر ومستقبل المدينة ، بل ينبغي أن تكون هناك شراكة حقيقية وليست صورية في ادارة مدينة طالما عانت الأمّرين من حالة الصراع التي كابدته في السنين الماضية. فالتفرد بالقرارات المصيرية من لدن طرف بعينه وحرمان بقية الأطراف الأخرى تزيد من منسوب التوتر والتشنج ما بين سكان المدينة وعمل في الوقت ذاته على تعميق الخلافات وتكريسها بدلاً من تطويقها ومحاولة تلمس طرق حلها ، مما يزيد من حالة الاحتقان ويجعل الأمن والاستقرار في المدينة هشّاً ، فالشروع العملي لحل هذا المشكل يقتضي التدخل الحكومي بتقسيم المسؤوليات في إدارة مؤسسات المدينة ما بين أبنائها على أساس من الانصاف والمهنية بعيداً عن تدخل الاجندات السياسية والحزبية في مثل هذا الأمر . إن الشروع بتشكيل حكومة محلية تقوم على التوافق السياسي ولا سيما في مجتمع متعدد الأعراق والقوميات كمجتمع كركوك ، تعد ضرورة لا بد منها لأنها كفيلة بتضييق الخلافات وتهيء الأرضية المناسبة لخلق استقرار أمني واجتماعي مستديم . (٢٤).فذلك كفيل برأب الصدع وتبديد الهواجس وخلق أجواء من الثقة التي ينبغي ان تسود في العلاقات ما بين الجميع دون أن يكون هناك شعور بالتهميش والمظلومية من أي طرف يرى نفسه مستبعد من الادارة الحكومية لمجتمع المدينة المحلي . فتشكيل حكومة ائتلافية تكنوقراط تضم جميع الوان الطيف الاجتماعي في ادارة المدينة ينبغي أن يكون خياراً استراتيجياً على المدى البعيد يتوجب على صُنّاع القرار ومن أعلى المستويات اعتماده لكونه يساهم الى حدٍ كبير في توطيد دعائم الاستقرار الأمني والاجتماعي والسياسي ، وبذلك يمكن تجفيف مصدر رئيس من مصادر التوتر الذي خيّم على المدينة ولبّد أجوائها بغيوم الجفاء والشك والريبة ما بين الفرقاء من

سكان المدينة لفترة طويلة من الزمن وأضعفت العلاقات الأخوية المصيرية فيما بينهم بسبب الحرمان الذي مارسه الكل ضد الكل لمرات كثيرة. .

٢ـ الحفاظ على التركيبة السكانية:

تمثل مسألة الحفاظ على التركيبة السكانية من أهم الحلول التي تعمل على الانفراج في العلاقات الاجتماعية والسياسية ما بين عرقيات كركوك المختلفة وتساهم الى حدٍ كبير في ترسيخ التعايش السلمي في كركوك ، كون أن هذا الموضوع شكّل في الماضي كما في الحاضر من أبرز القضايا الخلافية التي عقّدت الوضع بشكل عام في المدينة وأثار حساسية مختلف الأطراف ، إذ أن ضبط الحركة السكانية من والى المدينة والتوقف عن التلاعب بهذا الملف لاعتبارات سياسية وقومية من لدن الجهات الرسمية المعنية ، وإن جعل هذه الحركة السكانية عفوية سيمهد الطريق نحو حلحلة الكثير من الأمور والتخفيف من حالة التوتر العرقي الذي شهدته المدينة غير مرة في تاريخها المعاصر والحديث. إذ يجب أن تتم عملية

الانتقال الى المدينة وفق القانون بعيداً عن كل عن كل سياسة ممنهجة ترمي الى إحداث تغيير ديمغرافي مقصود من لدن طرف ما على حساب بقية الأطراف من أجل تحقيق أغراضٍ فئوية أو قومية أو سياسية. فالحفاظ على التركيبة السكانية سيقطع الطريق أمام حدوث الكثير من الأزمات كالاضطراب الأمني والسياسي فضلاً عن صعوبة العيش المشترك أو حدوث البطالة والمعاناة في توفير الخدمات الأساسية وغيرها من الأزمات التي تؤثر سلباً على الأمن الإنساني بشكل عام. ولكن يجب أن نستدرك في هذا المجال أن ذلك لا يمنع من كل عراقي أن يستقر في المدينة ولأسباب وظروف قاهرة كالبحث عن ملاذ آمن فيها أو لغرض العمل أو الدراسة أو للّم الشمل على أرضها ، فإذن كل حركة سكانية لأي مجموعة عرقية يجب أن تكون عفوية وبريئة وليس مسيّسة إذا كانت على مستوى الأفراد وليس على شكل موجات بشرية كبيرة تهدف بشكل ممنهج الى إخلال في ميزان القوى في هذا المجال. كما لا ينبغي إجبار العوائل غير الكركوكية التي تم جلبها للمدينة لغايات سياسية في السابق وارجاعها الى مناطق سكناها بالقوة والاكراه بل ترك الخيار والحرية لها في البقاء بالمدينة من عدمه لأنها كانت ضحية أجندات سياسية تم استخدامها كورقة ضغط ضد الآخرين .

٣ ـ تحقيق العدالة الانتقالية:

من أجل ترسيخ الأمن بكل أبعاده في المدينة ، فلا بد من إنصاف المظلومين وتعويض المتضررين والانتصار للضحايا باعتبار أن الحقوق لا تسقط بالتقادم ، والضرب على أيدي الجناة

وملاحقتهم قضائياً وتقديمهم للمحاكم لينالوا جزاءهم العادل بسبب الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبوها بصرف النظر عن انتمائهم العرقي وعنوانهم القومي ومرجعيتهم السياسية ، وهذه من مهام الجهات القضائية المختصة سواء على المستوى الوطني أو على الصعيد المحلي . وتكمن أهمية تحقيق هذا الضرب ضرورة لا غنى عنها ولا سيما في المجتمعات التي تحاول إعادة بناء نفسها من جديد والانتقال من تاريخ عنيف يتسم بانتهاكات جسيمة لحقوق الانسان الى بناء سلام مستدام واستعادة النسيج الاجتماعي لها (٢٥). وإن تحقيق هذا الأمر سوف يعمل على تطبيع العلاقات ما بين مختلف الجماعات العرقية وترطيب الأجواء في المدينة وجبر الخواطر وتعزيز الثقة بين الجميع والتأسيس لوئام اجتماعي مستدام ، فالعمل بهذا الاتجاه من شأنه كذلك أن يحفظ الحقوق ويصون الكرامات و الحريات ، كم أن ذلك من شأنه أن يقضي على مظاهر التسلط والاستقواء والتنمر وصور التهميش والاستبعاد والتضييق الي مورس من قبل . فالتلكؤ في تحقيق هذه العدالة سوف لا يعالج أس المشكلة وسيبقي حالة الانقسامات الاجتماعية والسياسية قائمة وسيطرح تساؤلات بشأن مدى الالتزام بسيادة القانون وعلويته في ضمان الحقوق والواجبات مما يؤدي في نهاية المطاف الى حلقة مفرغة من العنف والعنف المضاد. إن التعويل على تنفيذ أسس وقواعد العدالة الانتقالية كفيل بتحقيق مصالحة وطنية راسخة ومنع حدوث انتهاكات مستقبلية من خلال الردع الذي يتحقق على ضوء ذلك. فالعدالة الانتقالية تضع إنصاف الضحايا في صلب عملها وفي مقدمة أولوياتها من خلال الآليات الرامية الى كشف الحقيقة حول ما جرى ومعرفة مصير المعتقلين والمغيَبين والمغدورين من أي طرف كان واسترجاع الممتلكات المغتصبة الى اصحابها الشرعيين واسترداد الحقوق المدنية والسياسية المهدورة بما يضمن إعطاء كل ذي حق حقه.

المطلب الثانـي: الآليات غير الرسمية: إن انفراج الأوضاع في كركوك وتهيئة المناخ الملائم لسلام اجتماعي مستدام ليس من مهام الجهات الرسمية في الدولة ، بل هي أيضاً من واجبات أبناء المجتمع المحلي الذي يكون دورهم تكاملياً مع الحكومة الاتحادية في وضع الحلول الجذرية لقضية تعد من القضايا العالقة التي مازال يدور حولها جدل محتدم ، ومن أبرز الآليات غير الرسمية فإنها تتمثل بما يأتي:

١ـ ترسيخ التعايش الاجتماعي:

لا مناص من اعتراف كل عرقية بوجود العرقيات الأخرى والاقرار بها كشريك لها في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في مجتمع متنوع كمجتمع كركوك المحلي ، فلقد أثبتت وقائع الماضي القريب قبل البعيد فشل سياسات الاقصاء وعدم الاعتراف بالآخر بغية استئصاله

التي مارستها بعض الجهات المحسوبة على هذا الطرف أو ذاك كي تتفرد هي في الساحة لوحدها ، ولذلك فلا بد من جعل التعايش الاجتماعي ركيزة أساسية في تحقيق السلم الأهلي الذي يستظل به الجميع وينعمون بظلاله الوارفة ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال على عاتق من تقع مسؤولية تحقيق ذلك ؟ فالجواب على ذلك نعتقد أن السياسات الحكومية الرشيدة هي ليست الكفيلة لوحدها بترجمة ذلك الى واقع عملي ملموس، بل أن المسؤولية العظمى تقع أيضاً على أبناء المجتمع المحلي الممثلة بنخبه الاجتماعية وزعامته العشائرية وقياداته الدينية في إنضاج الوعي لدى الرأي العام في تقبل التنوع القومي واللغوي والعرقي باعتبار أن ذلك يمثل رأس المال الاجتماعي الذي لا يمكن أن ينضب أو يكون معرضاً للاختراق من لدن المتصيدين بالماء العكر. إن مثل هذا التعايش من شأنه أن يعزز من عملية الاندماج الاجتماعي والتي بموجبها يتم الاتصال بين ثقافات متمايزة فيحدث التأثير والتأثير المتبادل (٢٦). الحلول الناجحة على المدى الطويلة لأية نزاعات لا يمكن أن تدار بعقلية بعيدة عن الغالب والمغلوب بل ينبغي التحلي بروح التسامح والإخاء مقرونة بإشاعة روح العفو والمحبة والوئام الاجتماعي القائم على الثقة وتحقيق العدل والمساواة بشكل يضمن احترام حقوق الجميع . كما لا يمكن إعفاء النخب الاجتماعية والسياسية والثقافية من كل عرقية من أن تتنصل من مسؤوليتها في الوصول الى هذا الهدف الأسمى والأسنى . ولا يمكن أن نتصور وجود مثل ها التعايش الامن خلال ما يأتي:

أ. المصاهرة والزواج :

عندما تختلط الأنساب والدماء بين مختلف الجماعات العرقية ويصبح الغالبية ينحدرون من شجرة عائلية واحدة فانه من الصعب إن لم يكن مستحيلاً أن يحدث بينهم الفرقة والخلاف لأن رابطة الدم تستعصي أمام محاولات احداث الفتنة وتمترس جماعة ضد جماعة أخرى لأن مصيرهم سيكون عندئذٍ واحد والمصالح تكون مشتركة وبذلك يكون المجتمع المحلي للمدينة المتنازع عليها بعيد كل البعد عن حالات التشرذم والانقسام ويحافظ على النسيج الاجتماعي له ويخلق بيئة مناسبة لتعزيز الثقة المتبادلة ما بين الفرقاء على اختلاف أعراقهم . وبالرغم وجود مصاهرة وزواج بين مختلف الجماعات الاثنية في المدينة ، بيد أن توسيع هامش نطاقها سيعزز من عملية الاندماج الاجتماعي في المجتمع المحلي فيما بين هذه الجماعات ويعمل في ذات الوقت على تحجيم حالة الفرقة والكراهية التي يتبناها نفر قليل يحاول أن يتصيد في الماء العكر .

أ. السكن والجيرة المختلطة :

تُعد الجيرة من أهم الروابط الاجتماعية التي يجب استثمارها في تعزيز عملية الاندماج الاجتماعي بين الأعراق المختلفة في المدينة ، فوجود الأحياء السكنية المختلطة بمختلف الأعراق ، يجعل ساكنيها يشعرون بالطمأنينة والسكينة لأنهم سيتقاسمون السراء والضراء في جميع أفراحهم وأتراحهم ، الأمر الذي سيعمل على تهديم جميع الحواجز النفسية ويكرس من حالة التضامن الاجتماعي لديهم ، ويعمل على تعزيز العلاقات الاجتماعية فيما بينهم ويحميها من الضعف والفتور ، وهي بذلك تكون السبيل الضامن لتحقيق الاستقرار الاجتماعي الذي يعد صمام الأمان في الحفاظ على اللحمة الوطنية من التهروء ولانقسام . لذلك فان تشجيع السكان من السكن بعضهم بجانب البعض الآخر على اختلاف أعراقهم ومشاركتهم في السراء والضراء وفي الأفراح والأتراح سيعزز حتماً فرص العيش المشترك ويقضي على نزعات التخندق الرافض للآخر.

٢ـ تعزيز التعايش الاقتصادي :

إن بناء مشروعات اقتصادية وتجارية مشتركة بين مختلف الجماعات العرقية يمثل خياراً ناجحاً في محاربة دعوات التطرف التي ما فتئت تدق اسفين المقاطعة ما بين هذه الجماعات ، فالشروع بتدشين مشروعات تنموية تشترك فيها مختلف أعراق المدينة سيجعل الغالبية يفكرون بالعقل الجمعي الذي يستوعب ويتقبل الآخر ولا يستثني أحداً ويكرس مبدأ المصير الواحد ويعزز المصالح المشتركة والحرص عليها من قبل الجميع ، فالتعايش الاقتصادي يُعّد ضرورة حتمية في مد جسور التواصل والعلاقة الوثيقة بين مختلف الجماعات والأمم والشعوب وخلق فرص عمل بما يثري الحياة المعيشية لجميع الناس ويعمل على امتصاص حالة الاحتقان ويقلص الى حدٍ كبير من دائرة العنف والعنف المتبادل (٢٧) . كما أن تدشين مشروعات استثمارية مشتركة كفيلة بالقضاء على التقوقع على الذات وتنمية التفكير الجمعي والمصير المشترك وتعميق روح التآخي وتعزيز فرص السلام والحد من حالة فقدان الثقة وتوطيد العلاقة بين مختلف المجموعات العرقية مما يخلق أرضية مناسبة في تشجيع الاندماج الاجتماعي حتى لا يشعر الآخرين بشعور اللامساواة وبالتالي يمنح مساحة واسعة وهامشاً كبيراً من التلاقي والعيش المشترك.

الخاتمة: بعد ان شارفت الدراسة على الانتهاء فإننا قد توصلنا الى حزمة من الاستنتاجات والتوصيات التي يمكن إدراجها على النحو الآتــي:

أولاً ـ الاستنتاجات

١– إن العلاقات الاجتماعية ما بين مختلف الجماعات العرقية في كركوك هي علاقات متجذرة ويسودها على العموم روح الإخاء أما العلاقات السياسية ما بين الحركات

السياسية الممثلة لهذه الجماعات تشوبهاً بعض الاختلافات والخلافات في وجهات النظر التي تكدر صفو وجود علاقات سياسية سليمة.

٢- هناك مشاريع سياسية متضادة بعضها مع البعض الآخر تروج لها الحركات والأحزاب السياسية فيما يخص بتطبيع الأوضاع في المدينة مما وسع من شقة الخلاف ما بين هذه الحركات السياسية في المدينة الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات الاجتماعية.

٣- هناك مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الجميع في تأجيج الأوضاع السائدة في المدينة في بعض الأوقات.

٤- تأثر الملف الأمني والاقتصادي سلباً او إيجاباً بالعلاقات الاجتماعية والسياسية السائدة بين مختلف الجماعات العرقية .

٥- تكالب الواجهات الحزبية والسياسية الممثلة للجماعات العرقية على تحقيق مصالحها الفئوية وحواضنها الاجتماعية فقط دون أن تعبأ بالمصالح المشروعة للجماعات الأخرى.

٦- تفتقد المدينة الى وجود تنظيمات سياسية تضم مختلف العرقيات وعابرة للقوميات وإن كانت فهي محدودة التأثير مما يشير أن هناك حالة من التخندق العرقي فيها .

٧- التصلب والجمود القائم ما بين الحركات السياسية في المدينة جعل من مسالة تنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور غير قابلة للتطبيق لأن كل طرف يبحث عن تحقيق مصالحها الخاصة .

ثانياً ـ التوصيات:

من خلال استعراض فحوى وحيثيات الموضوع نوصي ببعض المقترحات والتوصيات التي نراها كفيلة بتذليل التحديات التي تواجه عملية التعايش السلمي في مدينة كركوك والتي يمكن إدراجها بما يأتي:

١- تولي مجلس النواب العراقي والمحكمة الدستورية العليا في البلاد بحسم الخلاف حول المادة (١٤٠) المثيرة للجدل وإيجاد مخرج قانوني لها برعاية وطنية وأممية وبمشاركة جميع الفرقاء كون ذلك يمثل خارطة طريق لحل أزمة كركوك.

٢- التوقيع على ميثاق وطني من جميع الأحزاب والقوى الممثلة للجماعات العرقية في المدينة بعدم اثارة النعرات العنصرية والقومية بما يهدد السلم الاهلي .

٣- رعاية المنظمة الدولية والممثلة ببعثة يونامي لحوار دائمي بين ممثلي مختلف الجماعات العرقية بما يفضي الى حلول جذرية للمسائل العالقة .

٤- قيام هيئة الاعلام والاتصالات بغلق ومحاسبة أي وسيلة إعلامية ولاسيما التابعة لبعض الكيانات السياسية التي تحرض على إثارة العنف والفتنة وتمارس التراشق الاعلامي لأنها تثير الفتنة القومية ما بين مكونات كركوك العرقية حفاظاً على السلم الأهلي .

٥- قيام مجلس القضاء الأعلى بحسم ملف المعتقلين والمغيبين والمغدورين من كافة الأعراق في المدينة بما يحقق مبدأ العدالة الانتقالية وإنصاف الضحايا.

٦- تشكيل حكومة محلية في المدينة تشارك فيها جميع مكونات كركوك بشكل بما ينهي حالة الشعور بالتهميش وإلغاء الاخر وبما يحقق التوازن لجميع الأطراف.

٧- تشكيل وزارة الدفاع الاتحادية لقوة أمنية تتألف عناصرها من مكونات كركوك العرقية المختلفة بالاشتراك وبإشراف مباشر مع قوات الجيش العراقي والشرطة الاتحادية بشكل يؤّمن وحدة القرار الأمني ويحفظ الأمن والاستقرار في المدينة.

الهوامش والمصادر

١- محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٢- حسين فهمي ، التعايش السلمي ومصير البشرية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص٢٣.
٣- محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،١٩٩٠، ص
٤- د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية، ١٩٩١، ص٣٧٠.
٥- د. قاسم حسين صالح ، المجتمع العراقي (تحليل سيكو سوسيولوجي) ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ،٢٠٠٨، ص ٣٠ ــ٣١.
٦- الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥، ص.
٧- د. ناهدة عبد الكريم حافظ ، مناهج البحث الاجتماعي ، دار الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ١٠٨.
٨- د. محمد الجوهري وآخرون ، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص٥٢- ٥٣.
٩- د. فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، دار مصر للطباعة ، القاهرة، ١٩٩٥، ص٢٩.
١٠- د. عاطف وميض ، الانثروبولوجيا الثقافية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ١٥٩.
١١- د. عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ص ٣٥٧ .
١٢- تارا محمد سعيد ، التعايش السلمي في القانون الدولي والوطني (العراق أنموذجاً) ، جامعة كركوك ، كلية القانون والعلوم السياسية ، دراسة ماجستير غير منشورة .
١٣- منى حمدي حكمت ، مفهوم التعايش السلمي ومعوقاته في العراق، بحث منشور ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد(٥٢) ٢٠١٦.
١٤- قادر مصطفى ، دور استراتيجي لكركوك في العلاقات الاقليمية والدولية ، مجلة كركوك ، العدد (٤) ، الجمعية الثقافية والاجتماعية ، كركوك ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٢.
١٥- د. علي وتوت ، المواطنة والهوية الوطنية ، معهد الأبحاث والتنمية ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص٤٣.
١٦- نجات كوثر اوغلو ، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ الى عام ١٩٥٨، منشورات الجبهة التركمانية ، كركوك، ٢٠٠٩ ، ص١٨.
١٧- حسين درويش العادلي ، المواطنة ، دار المرتضى للنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٠٦، ص٦.
١٨- المحامي عطا ترزي باشا , كركوك في القرن التاسع عشر(الحالة الاجتماعية والأدبية)، ترجمة مولود طه قايجي ، دار فضولي للطباعة والنشر ،كركوك ، ٢٠١٠ ، ص٧.
١٩- د. نوري الطالباني ، كركوك جزء من امارتي أردلان وبابان ، مجلة كركوك ، الجمعية الثقافية والاجتماعية ، ٢٠٠٣ ، ١٥٧.

٢٠- د. فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، مصدر سابق، ص ١٠٢.
٢١- د. عدنان ياسين مصطفى ، السلوك المنحرف في ظروف الازمات ، دار الحكمة ، ٢٠٠، ص ٩٩-١٠٠.
٢٢- فالح الحمراني httpsll m. ahewar . org تاريخ الزيارة ١٥ /٢٠٢٣/١/
٢٣- فؤاد زكريا ، التفكير العلمي ، مصدر سابق ، ص ١١٦.
٢٤- د. خيري عبد الرزاق ود. ستار الجابري ، المصالحة الوطنية في العراق ، مجلة دراسات سياسية ، ع١٤، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩، ص٩..
٢٥- العدالة الانتقالية وحقوق الانسان transitional ll httpsll www. Ohch. Or تاريخ الزيارة ٢٥ / ٢/ ٢٠٢٣
٢٦- فهمي سليم الغزوي وآخرون ، المدخل الى علم الاجتماع ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥٨.